

الى السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تيسير مساطر تصرف الملاك في عقاراتهم بإقليم بولمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نتوجه إليكم بهذا السؤال البرلماني، وبنفس صيغته إلى السيد وزير الداخلية، طبقاً لاختصاصات هذين القطاعين الحكوميين:

من المعلوم أن دستور المملكة المغربية، في الفصل 35، يضمن حق الملكية، والذي من بين تجلياته ومؤدياته الحق في التصرف في العقارات المملوكة للأشخاص بالبيع أو الكراء أو الاستعمال للسكن، أو غير ذلك.

في هذا السياق، تُثيرُ معكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما صار يجري في إقليم بولمان من تَوَاقُر الحالات التي باتَ يتعدَّرُ فيها على مواطناتٍ ومواطنين التصرُّفُ في عقاراتهم بالبيع أو السكن أو غيرها، وتشمل هذه الحالات أراض غير مبنية وكذا عقارات مبنية.

إن هذه الظاهرة، تنضافُ إليها ظاهرة أخرى هي الانخفاض الكبير في تمتيع عددِ الأسر التي تعتمدُ إلى بناء مساكنها الذاتية من رُخص السكن (تقريباً حسب ما تتوفر عليه من معلومات، نزل الرقم من نحو 500 رخصة سكن سنوياً إلى ما يناهز فقط 50 رخصة سكن في إحدى جماعات إقليم بولمان).

هذا الواقع، المُتَّسِم بهذه التظاهرات، يبدو أنه مرتبط بإشكاليات تَعَقُّد المساطر والإجراءات، حتى بالنسبة للعقارات المُحَقَّظَة، كما أنه مرتبط بتعدد وتَعَقُّد الأنظمة العقارية وبالطبيعة القانونية الأصلية للعقارات المعنية. وهو ما يُؤدِّي إلى عرقلة التصرف بالبيع، خاصة بالنسبة لأسر تكون مضطرة تحت ضغط الحاجة لذلك. كما يُؤدِّي هذا الواقع إلى تضيق فرص الاستثمار بالنسبة للخواص، وأنتم تعلمون بأن تَوَفُّر العقار هو أحد الشروط الأساسية لجذب الاستثمار لا سيما في مناطق وأقاليم نائية وذات خصائص تنموي كبير ومتراكم، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم بولمان.

على هذه الأسس، نُسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات التي سوف تتخذونها، من أجل تبسيط وتيسير مساطر تمكين الأسر من الشروط اللازمة لئتاح لها فرصة التصرف في عقاراتها بحرية عن طريق البيع أو السكن أو غيرهما، وأساساً في إقليم بولمان؟

وتقبلوا، السيدة الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني